IDRAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS ◆ للدراســـات والاستشـــارات

دور الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث, سوريا نموذجاً

المركزية وحشد الجماهير: الطريق إلى ما بعد الدولة الفاشلة

خالد التركاوي

تشرين الأول/أكتوبر 2020

الفهرس

مقدمة 1

أولاً: أزمة السلع الرئيسية 3

بطاقة ذكية للمحروقات بدون بنية تحتية 4

البطاقة الذكية لأجل الخبز و المواد الرئيسية

لأغراض تخفيف الازدحام 6

ثانياً: أزمة كورونا 8

ثالثاً: أزمة الحرائق 11

رابعاً: نهج التعامل مع الأزمة 14

خلاصة 19

مقدمة:

تعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في أوقات الأزمات و الكوارث و توضع مؤسساتها على المحك في اختبار جدي لقوة هذه الدولة وقدراتها و تحضيراتها لمثل هذه الظروف في أوقات الرخاء، ويمكن أن يستنتج المتابع لتعامل مؤسسات السلطة مع الأزمات التي تمر ببلادها نتائج على قوة أو ضعف الدولة، وعلى الفساد أو الشفافية، كما يوضع أسلوب الإدارة العامة في منزلة الاختبار و تظهر الكفاءات و تبرز القيادات العامة و حجم التعاون بين السلطة و المجتمع.

كذلك تمثل الأزمات و الكوارث حالة تحريك للجمود و التوازنات في الدولة يمكن استغلالها لتصحيح الاختلالات الكبرى و تطوير وتمتين بنية المجتمع تجاه الأزمات، وقد خرجت بعض الدول أقوى في وجه أزمات مرّت بها، فخلال أزمة كورونا على سبيل المثال برزت كوريا الجنوبية كأحد أبرز الأمثلة للنجاح في مواجهة الأزمة حيث عززت الشفافية بين مؤسسات الحكومة و المواطنين و رسخت روح المسؤولية و استخدمت أنظمة تعقب ذكية لتتبع الحالات فحققت البلد ذات الخمسين مليون مواطن أقل حالات إغلاق في العالم و تجاوزت خلال فترة بسيطة معظم الأثار الداخلية للأزمة، كما أثبتت دول أخرى هشاشتها أمام الأزمات كما حصل مؤخراً في فيضانات السودان التي كشفت عن حجم الفساد وسوء الإدارة وتهميش المناطق الريفية من قبل السلطة، إضافة لضعف إمكانات مؤسسات الدولة ووقوفها شبه عاجزة أمام أزمات كهذه مما يجعل الحاجة لإعادة التفكير بدور السلطة ومؤسساتها محل جدل بين المثقفين و المتابعين.[1]

[1] راجع: فيضانات السودان دليل على هشاشة السلطة، اندبندنت عربية، أيلول 2020، https://bit.ly/3iZ5M1l

في الوقت الذي من الممكن أن تشكل فيه الكوارث و الأزمات فضاءً خصباً للتعاون و التضامن الدولي كما هو الحال في أزمة الزلزال الذي ضرب النيبال عام 2015 [2] حيث سارعت دول العالم لتقديم المساعدات النقدية والعينية لسكان البلاد وحكومتها و إصدار تصريحات تعبر عن التضامن الكامل، شكلت أزمات أخرى كأزمة الحرائق التي أصابت مؤخراً غابات الأمازون في العام 2019 ساحة للصراع بين البرازيل التي تتهم بأنها مقصّر اتجاه الاستجابة للأزمة وبين الدول الكبرى في العالم، حيث اتهم الرئيس الفرنسي "ماكرون" رئيس البرازيل "بولسونارو" على أنه كاذب و مخادع [3] حيث لم يحترم الاتفاقات و اشتعلت في الغابات أكثر من 75ألف حريق خلال عام واحد، ليرد عليه الرئيس البرازيلي بأنه يفكر بعقلية استعمارية.

بدا العام 2020 كارثياً بالنسبة لحكومة نظام الأسد، تسع سنوات مضت على بدء الاحتجاجات دون أن يستطيع إنهاءها، فانتشار الجيش واستنفار قوات الأمن يحتاج لموارد يومية يجب تأمينها، عقوبات جديدة تدخل حيز التنفيذ، وخلافات داخلية تجلت في أزمة النظام مع رامي مخلوف، حرائق واسعة النطاق، وعملية إعادة الإعمار المنتظرة باتت أبعد من أي وقت، وفوق كل هذا فايروس كورونا الذي ضرب عرض البلاد و طولها، و تحاول هذه الورقة أن تسلط الضوء على أبرز هذه الأزمات كأمثلة عملية على التعامل مع ما تمت مواجهته ثم تستخلص النتائج حول النهج المتبع في إدارة الأزمات و الكوارث لدى حكومة النظام السوري و مستقبل هذه الإدارة و أضرارها على المنطقة و العالم.

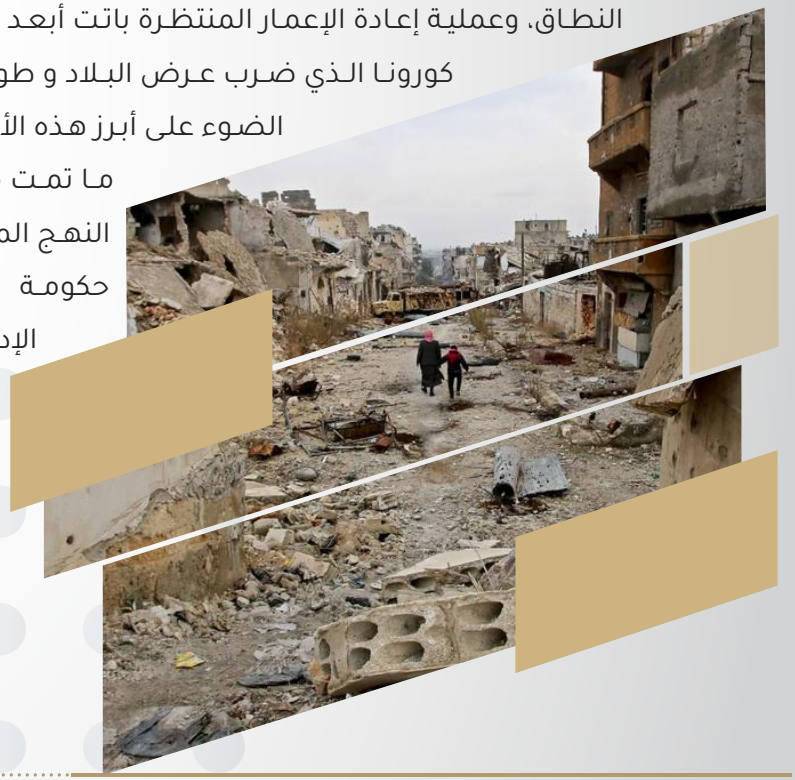

[2] التضامن الدولي مع النيبال، يورو نيوز، 28 نيسان 2015، https://bit.ly/2TaYoWp
[3] حرائق الأمازون تشعل مواقع التواصل الاجتماعي، فرانس 24، أب 2019، https://bit.ly/377PDUZ

أولاً: أزمة السلع الرئيسية

يعتمد دور الدولة في الحياة الاقتصادية من الناحية النظرية على الفلسفة الاقتصادية-الاجتماعية التي تتبعها، وتنتهج معظم الدول المعاصرة طريقاً يعتمد على تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال تأسيس القواعد و القوانين وصونها وذلك من خلال احتكار القوة و القهر لتطبيق هذه القوانين و الضرب على يد المخالفين، وفي هذا الجانب تؤمن الدولة الأمن والدفاع والقضاء وتنحصر علاقتها مع السوق من خلال مفهوم: "الحراسة" والسهر على رعاية العملية الاقتصادية التي يجب أن تبقى حرة و تسعى لتحفيز هذه الحرية وصيانتها، على جانب أخر تسد الخلل القائم في هذه الأسواق فالسلع العامة التي يتراجع السوق عن أدائها تناط بالدولة، لدينا هنا أمثلة تقليدية تتعلق بالتعليم و الصحة والطرقات الرئيسية، التي تسعى الدولة لتقديمها علاوة على الضمان الاجتماعي وعلى الدولة في هذا الجانب أن تضمن تدفق هذه السلع العامة و سلامتها الدائمة وأن تضمن تأمين إطار قانوني واضح وينطبق على الجميع من أجل العمل في ظله.

ولكن ما الذي يجب على الدولة أن تضمنه في إطار هذا القانون؟ وما هي المسائل التي تلتزم بها تجاه السوق ولضمان عمله؟

من جهة المبدأ فإن القاعدة القانونية هي الأساس العام الذي يجب أن توفره الدولة، يتبعه تنفيذ هذه القاعدة على الجميع وذلك من خلال احتكار القوة الذي يمكنها من تنفيذ القوانين، ويجب أن تضمن هذه القوانين حقوق الملكية و سلامة المنتجات و ضبط أساليب التعامل و التخزين و الترويج

كذلك فإن سعر الصرف المنضبط و المستقر هو المسألة الرئيسية التي يجب أن تؤمنها الدولة للسوق، فكلما كان سعر الصرف مستقراً كلما كان مستوى الأمن الاقتصادي لهذه الأسواق أعلى، وهنا ليس من الضروري أن نقول أن سعر صرف مرتفع أو منخفض هو المطلوب، المطلوب أن يكون سعر الصرف بعيداً عن التقلبات الحادة وقابلاً للتنبؤ ضمن حدود معينة لتخفيف حالة عدم اليقين وما يعرف بمخاطر تقلبات سعر الصرف.

كما يجب أن يكون النظام المالي معروفاً و واضحاً لجهة الضرائب و الرسوم اللازمة الدفع من قبل مؤسسات السوق ولجهة المكاسب و كيفية معالجتها و تحويلها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم فرض رسوم أو ضرائب أو أتاوات أو علاوات أو أي قيم غير متوقعة لأنها ستقلق النظام العام.

ولكن الدول ذات النهج المركزي الاشتراكي تتجه نحو التدخل في الأسواق من خلال خلق الاستثمار و الصناعة و إدارة الأسواق و التحكم بمجمل العملية الاقتصادية وهي بذلك تمارس دور التاجر والصناعي في سبيل تأمين المستلزمات الرئيسية للمواطنين.

في حالة سورية نجد أن الدولة التي اتبعت نهجاً أقرب لاقتصاد السوق بعد وصول بشار الأسد للسلطة[4] ولكن هذا النهج ساهم في تركيز الموارد بيد قلة مقربة من السلطة ساهمت في دعمه في مواجهة الاحتجاجات الضخمة التي ثارت ضده منذ آذار 2011، ليستهلك النظام معظم موارد هذه الفئة علاوة على موارد الدولة، وفي الأونة الأخيرة اتبع النظام نهجاً مغايراً نستطيع أن نلاحظه في الإجراءات التي جرى تطبيقها في السنوات القليلة الماضية.

1 بطاقة ذكية للمحروقات بدون بنية تحتية

بعد أزمات المحروقات المتكررة التي شهدتها البلاد، وفي منتصف العام 2018 أصدرت حكومة عماد خميس إصداراً تجريبياً من البطاقة الذكية، البطاقة التي تتيح تعبئة المازوت والبنزين لكل من المركبات والأسر المستهلكة بتحديد كمية مخصصة لا يمكن تجاوزها بحيث تشتري كل أسرة -أو تعبئ كل سيارة- كمية محددة لها فقط، يمكن رفعها أو خفضها بناءً على المعروض المتاح وبذلك يتم تحقيق العدالة بأن لا يشتري من يمتلك المال كميات أكبر ويحرم البقية منه، حتى لو كان هذا يعطي كميات قليلة لا تكفي إلا لعدة أيام ولكن المنهج الذي ارتكز له مصدر البطاقة هو العدالة وليس الكفاية.

[4] اقتصاد السوق بين النظرية و التطبيق، دي دبليو، أذار 2010، https://bit.ly/378WNIM

مع بداية الشتاء لموسمي 2018 و 2019 تم تطبيق فكرة البطاقة الذكية في كل أنحاء سورية، مما ضمن إيصال المازوت والبنزين لكل الأسر التي تعيش في مناطق النظام بالسعر المحدد من قبل الحكومة، كما نجح الأمر بإنهاء دور المازوت والبنزين على الكازيات كون الجميع يعلم أن هذه فقط هي حصته، ولكن النتيجة كانت توزيع 200 لتر مازوت فقط لكل أسرة خلال موسم الشتاء وهي حصة تكفي عادة لعدة أيام وليس لموسم كامل، وبأسعار لا تعتبر منخفضة أيضاً، حيث لم تتمكن معظم الأسر من شراء حصتها المخصصة لها، حيث صرح مدير محروقات دمشق أن 14% من أسر دمشق فقط طلبت المازوت خلال موسم شتاء 2018،[5] فيما باعت أسر أخرى مخصصاتها في السوق السوداء لتحصل مورداً يكفيها في مواجهة ظروف فقر مدقع تمر بها.

سيارات التعبئة التي يتم مرافقتها من قبل لجان شعبية أو محلية محسوبة على السلطة لعبت دوراً في تخفيض الكميات الفعلية الموزعة على الأسر من المازوت حيث كانت تقلل خمسة إلى عشرة لتر بالمتوسط في مختلف المناطق لتستفيد منه لاحقاً ببيعه في السوق السوداء بأسعار أعلى، كذلك كان لكثير من المسؤولين مخصصات مازوت وبنزين بدون أي قيود مما ساهم في خلق سوق رديفة بأسعار أعلى[6] يشتري من يستطيع عبرها كامل احتياجاته.

المسؤولون في معظم اجتماعاتهم أكدوا أن البطاقة الذكية تجربة ناجحة، وأنها استطاعت أن تخفض من مشاكل الاصطفاف الضخم الذي يصوره "أعداء الوطن" على أنه أزمة ويشعر المواطنين بالقلق والخوف،[7] مما نتج عن هذه الاجتماعات ضرورة تعميم التجربة لتمتد نحو الغاز المخصص للطبخ.

ومع بداية أذار 2019 بدأت عملية تطبيق بيع الغاز المخصص للطبخ وفق البطاقة الذكية إلا أنه في هذه الحالة بقيت الطوابير لمئات المواطنين موجودة عند أبواب المعتمدين دون أن يتم تخصيص الأسرة بجرة غاز،[8] حيث إن عدد المعروض من الجرات أقل بكثير من عدد البطاقات الذكية المصدرة لها، كما نشأت مشكلة الأفراد الذين يعيشون خارج الأسر حيث خصصت لهم مراكز بعيدة عن أماكن سكنهم بعشرات الكيلومترات وبفترات بعيدة للغاية.

[5] المصدر، المدن، الأحد 6 كانون ثاني، 2019، الرابط: https://bit.ly/33Y8O1u
[6] لقاء مع م.د. (رب أسرة خمسيني مقيم في دمشق) أجراه الباحث مطلع 2020.
[7] الحكومة تكرر تجربة البطاقة الذكية الناجحة مع المواد الغذائية، سناك سوري، كانون الأول 2020، https://bit.ly/2T4jc1n
[8] آلية جديدة لتوزيع الغاز تبدأ اليوم، عنب بلدي، شباط 2020، https://bit.ly/31bpZec

وبعد أقل من عام على استمرار المشكلة وجدت الحكومة أن الحل يكمن في توجيه المستفيد إلى مكان تواجد جرة الغاز الخاصة به، وذلك عبر إرسال رسالة نصية قصيرة إلى جواله تفيد بمكان توافر الجرة المخصصة له، إلا أن البنى التحتية للاتصالات سواء انترنت أو هاتف منعت وصول الرسائل إلى هواتف المستفيدين وشكلت ضغطاً على الموقع مما جعل الخدمة تتوقف تماماً كما تدعي الشركة المشغلة للخدمة، ولم يتمكن المستفيدين من التسجيل على الجرة المخصصة لهم، مما ساهم باصطفاف جديد وازدحام أخر خلف جوالاتهم أو بانتظار أن تفتح صفحة التسجيل، ويبدو أن ماتم التركيز عليه في هذه النقطة هو تخفيف عمليات الازدحام ليس من أجل لأغراض الحماية من كورونا ولكن في سبيل تقليل الصور التي تظهر طوابير طويلة تنتظر السلعة.

2 البطاقة الذكية لأجل الخبز و المواد الرئيسية لأغراض تخفيف الازدحام

مع انطلاق العام 2020 دخل لبنان في نفق أزمة سياسية واقتصادية انعكست على السوريين في مناطق النظام بشكل مباشر حيث ذهبت معظم مدخراتهم أو جزء منها نتيجة فقدان القيمة بانخفاض سعر العملة اللبنانية وامتناع البنوك عن تسليم الدولار وتوقفت عمليات الاستيراد القادمة من لبنان بشكل ملحوظ[9]، ثم تعرضت البلاد لأزمة انفجار المرفأ الذي كان يستخدمه بعض التجار لجلب مواد غذائية و أغلقت بعض المعابر غير الشرعية مع لبنان مما ساهم بضعف التدفقات في المواد، إضافة لذلك ساهم استهداف القوات الإيرانية والعراقية[10] التي كانت تمرر بين الفينة والأخرى كميات من المواد اللازمة إلى مناطق النظام، يضاف إلى ذلك كله العقوبات الاقتصادية الأميركية التي أكدت على ضرورة معاقبة كل من يتعامل مع النظام أو مؤسساته، مما ساهم في خفض السلع الموجودة في التداول وبدأت الأسعار تدخل في موجات ارتفاع جديدة ليصطف المواطنون أمام أفران الخبز وأكشاك المواد الرئيسية التي حافظت نسبياً على أسعارها.

وقد رأى المسؤولون عن الوضع الاقتصادي السوري في وزارة التجارة أن تجربة زملائهم في وزارة النفط في استخدام البطاقة الذكية كانت ناجحة بما فيه الكفاية لتعميمها على بقية السلع والمواد، مما استدعى تعميمها على الخبز والسكر والشاي والأرز وسيتم العمل على تعميمها على سلع أخرى مستقبلاً، وهنا اتبعت الوزارة الاجراءات التالية:

1. تحديد الكميات المخصصة لكل أسرة من ثلاثة أفراد في مناطق سيطرة النظام بواقع 4 كغ سكر، كيلو شاي، 3 كيلو أرز، وبالتالي تم ضبط الكميات الكلية الموزعة على الأسر بحسب المعروض المتاح، ويمكن رفع أو خفض هذه الكميات بحسب المتوفر.

[9] مابعد انفجار مرفأ بيروت، الأخبار اللبنانية، أيلول 2020، https://bit.ly/37akO2b
[10] هل تنسحب إيران من سورية؟، وكالة الأناضول، أيلول 2020، https://bit.ly/34XNFnG

2 تحديد أسعار الكميات المباعة من المواد الأساسية سواءً كانت هذه الكميات مباعة عبر البطاقة الذكية أو خارجها، حيث أصدرت الوزارة لوائح تسعير نصف شهرية حول أسعار المواد الغذائية الأساسية وأجبرت المحال التجارية على الالتزام بها حرفياً، وفي المقابل استندت إلى تطبيق القانون 14 الصادر عام 2015 ولم يطبق في ذلك الوقت بشكل حرفي والقاضي بالالتزام بالنشرة تماماً، حيث أغلقت المديريات التموينية "حماية المستهلك بحسب اسمها الجديد" خلال أربعة أيام فقط 516 مركز بيع مخالف، ونظمت 1518 مخالفة تموينية[11]

3 كذلك طرحت الوزارة سلة غذائية متكاملة بسعر ثابت شرط أن يتم شراء السلة كلها وليس انتقاء مواد منها حيث يمكن أن تكون جودة بعض المواد سيئة ولكن بعضها مماثلة لتلك التي في الأسواق، حيث تتألف السلة الغذائية المطروحة كما في الشكل رقم (1)

الشكل رقم (1) مكونات السلة الغذائية المطروحة في المؤسسة الاستهلاكية

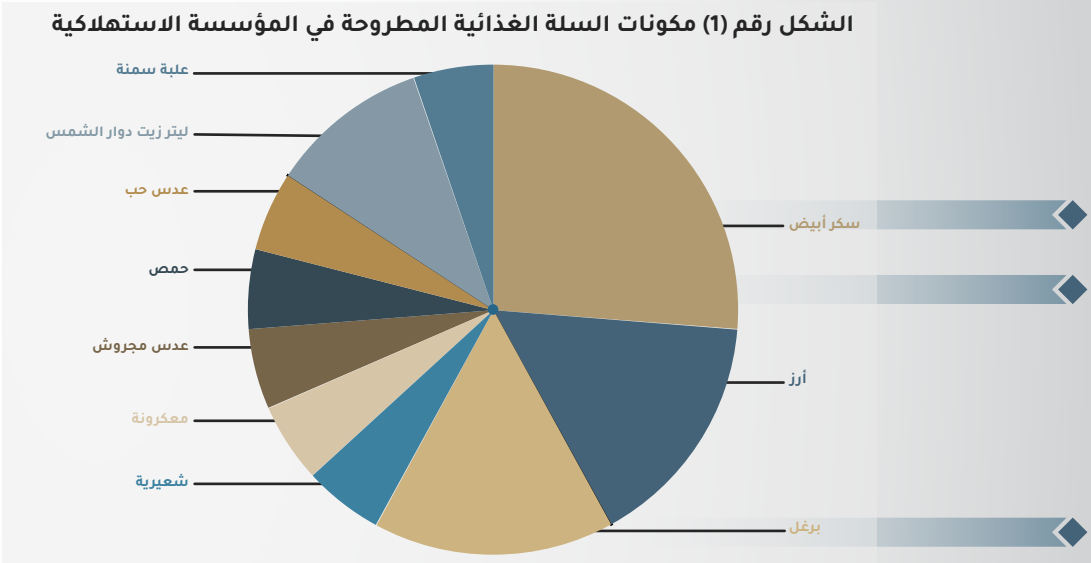

وبدء التطبيق الفعلي لأسلوب البيع عبر البطاقة الذكية للمواد الغذائية الرئيسية منذ بداية شباط 2019 حيث باعت الوزارة خلال يومين عبر صالتها 382 ألف كيلو غرام من السكر لحوالي 95 ألف أسرة بسعر 350 ليرة لكل كيلو غرام سكر و 425 لكل كيلو غرام أرز، ويبدو أن الوزارة عازمة على المضي قدماً بتطبيق سياسة تعتمد على:

البيع عبر البطاقة الذكية بأسلوب الحصص، تحديد الحد الأعلى للأسعار في المحلات التجارية مقابل مخالفة على من يتجاوز هذه الأسعار مما يعني اعتماداً أكبر على صالات الوزارة في المستقبل بسبب أن معظم المحلات التجارية لن تستطيع الالتزام بالأسعار الموضوعة لها من قبل مؤسسة حماية المستهلك، وسيكون العبء الأكبر في عملية البيع على مؤسسات الدولة.

للمزيد راجع، موقع الاقتصاد اليوم، تصريحات مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة، الرابط:https://bit.ly/34YFQ0N

ثانياً: أزمة كورونا

خلال أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) بدت الدولة على أنها الفاعل الأول والرئيسي في الأزمة مقابل تراجع دور الكيانات و المؤسسات العاملة في إطار الدولة أو في الفضاء الدولي، فمن الملاحظ في بداية الأمر أن الانتقادات كانت واسعة لدول مثل الصين التي كانت مركزاً رئيسياً لانتشار الوباء فقد اتهم البعض الدولة بأنها تأخرت في الإعلان عن كشف الفايروس وبأنها تجاهلت صيحات علماء محليين حاولوا أن يطلقوا إنذاراً مبكراً[12]، ولكن العالم سرعان ما أعجب بالنهج الذي قامت به الدولة الصينية، حيث إنها بنت مستشفيات ضخمة خلال أيام وعزلت مناطق واسعة بطريقة محكمة، وأوقفت الكثير من أعمالها و استطاعت احتواء الفيروس عن طريق "نهج غير مسبوق" لتنتقل الانتقادات للدول التي صدرت منها هذه الانتقادات كالولايات المتحدة الأميركية التي انتشرت فيها أعلى معدلات إصابة وانخفضت فيها المؤشرات الاقتصادية "بشكل غير مسبوق" لتقفز الأعداد أعلى من 8 مليون إصابة[13]، وبوفيات فاقت 220 ألفاً مع منتصف شهر أكتوبر - تشرين الأول 2020.

على جانب أخر نجد أن دولاً مثل كوريا الجنوبية امتلكت نظاماً صحياً متطوراً و منظومة تقنية ساهمت في ضبط انتشار الفيروس، لقد انطلقت الحكومة من خبرات واسعة في التعامل مع الجوائح و الأوبئة بالاعتماد على نظام انذار مبكر ساهم في تخفيض الأضرار إلى الحدود الدنيا، فلم يتجاوز مجمل الوفيات في كوريا الجنوبية حتى منتصف أكتوبر - تشرين الأول 2020 أكثر من 400 شخصاً وظلت 60% من منافذ الاقتصاد الوطني قيد العمل في أسوأ الظروف ولم تزد نسبة التعطل عن 5% في معظم الحالات.[14]

[12] غضب شعبي في الصين بعد وفاة الطبيب الذي حذر من ظهور كورونا، بي بي سي عربية، شباط -فبراير 2020، https://bbc.in/343Munr

[13] للمزيد حول الإصابات في الدول المختلفة، راجع: https://bit.ly/3564JHW

[14] الإحصاءات حتى نهاية شهر حزيران-يونيو 2020، OECD.

فيما أنكرت إيران لبرهة وجود الفيروس في البلاد فأصبحت أحد أكبر مراكز انتشار الوباء في الشرق الأوسط مما جعل دولاً كثيرة كدول الخليج توجه لها أصابع الاتهام بتجاهل انتشار الوباء عمداً من أجل تجنب الحظر على السياحة الدينية و بالتالي الحفاظ على علاقاتها بالجماعات[13] والأفراد المرتبطين بها في منطقة الشرق الأوسط.

فيما دفعت حكومات دول الخليج نفسها نحو حزم تحفيز ضخمة و غير مسبوقة لتنشط الأسواق في الشق المالي و النقدي واتخذت تدابير هيكلية لم تم بها في أي وقت سابق.

مع بداية الإعلان عن انتشار فايروس كورونا (كوفيد 19) في دول الجوار السوري منتصف شباط 2020 بدأت التساؤلات تظهر للعلن حول الواقع السوري المخالط لإيرانيين وعراقيين ولبنانيين أعلنت دولهم عن وصول الفيروس لبلادها، بل إن بعض الحالات وصلت إلى بلدانها عبر سورية. رغم ذلك تأخر إعلان النظام السوري عن فايروس كورونا و جرى في مرحلة لاحقة الكشف عن أرقام خجولة استمرت حتى نهاية تموز 2020 حيث ارتفعت بشكل ضخم لتصل إلى قرابة خمسة آلاف حالة لاحقاً في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2020 (الشكل رقم 2).

[14]

الشكل رقم (2) تطور الإعلان عن الإصابات بفيروس كورونا في سوريا

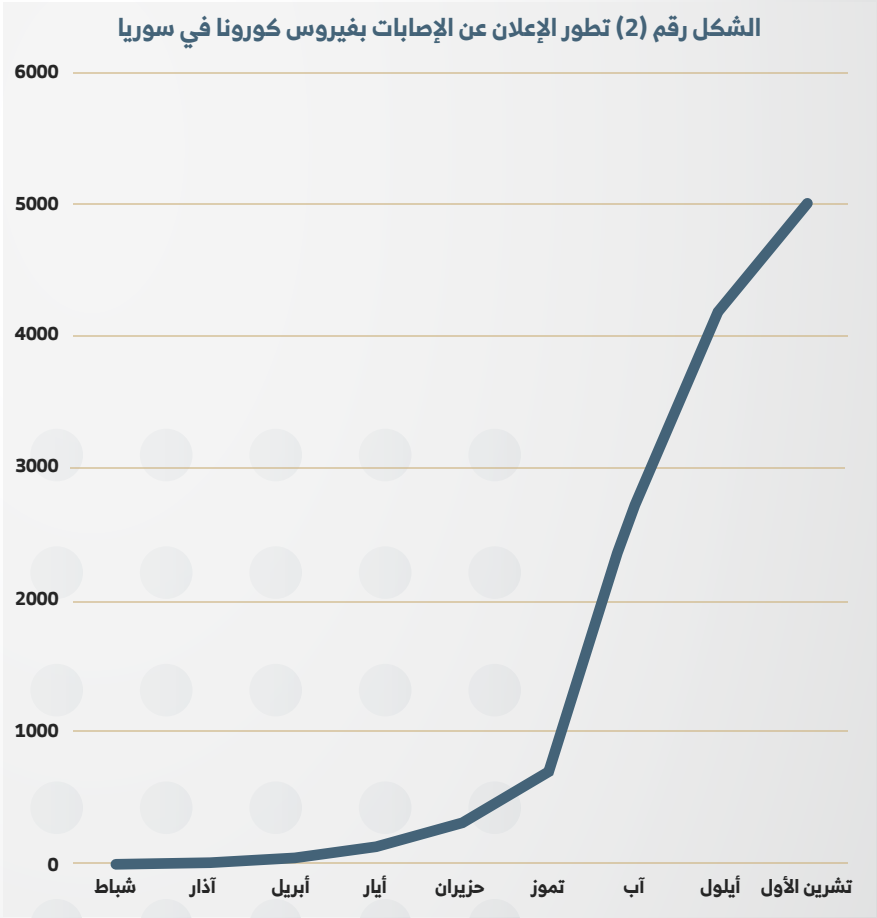

عمل النظام بشكل رئيس على:

1. المطالبة برفع العقوبات بحجة أنها تعيق عملية تمويل العلاج و مجابهة كورونا ورفع صوته مطالباً المجتمع الدولي بالوقوف في وجه هذه العقوبات والتعاون للتغلب على الفيروس[15] وقد وجه في نفس السياق خطاباً للجمهور الداخلي أن العالم يتأمر على سوريا ويفرض عقوبات تمنعه من الاستجابة لمتطلبات مثل هذه الأزمة.
2. تركزت إجراءاته الداخلية في إجراءات شكلية تقضي بتأجيل انتخابات مجلس الشعب و وقف الدوام لبعض المؤسسات الرسمية إلا أن الأمر على أرض الواقع كانت طوابير الانتظار للحصول على المواد الغذائية لا تراعي أي ضوابط.
3. الحفاظ على ما تبقى من علاقات غير رسمية مع دول الجوار وبعض الحلفاء حيث بقيت المعابر غير الشرعية و حركة الدخول و الخروج تعمل من و إلى سورية نحو العراق و لبنان و إيران والسعي لإرسال رسائل دولية تؤكد رغبة النظام بالانفتاح و التعاون في مثل هذه الظروف.
4. اتباع خطاب يقوم على أن أثار كورونا الاقتصادية كانت كبيرة على الشعب و الاقتصاد وأتت لتهدم ما تقوم به الحكومات المتعاقبة من بناء و تجاوز لآثار الحرب التي انتصر فيها الجيش العربي السوري.

[15] راجع، فيروس كورونا في سورية، خالد التركاوي، جسور للدراسات، أذار-مارس 2020، https://bit.ly/2XUNua6

ثالثاً: أزمة الحرائق

تكررت الحرائق في سورية منذ مطلع 2011 والتي كان معظمها نتيجة لعمليات قصف أو إطلاق قذائف حارقة تستخدم لتوضيح الرؤية في[18] الأحراج والغابات، و جانب من تلك الحرائق نتج كعمليات انتقامية لتهجير السكان في بعض المناطق التي سيطرت عليها القوات الحكومية كما هو الحال في حرائق ريف حماة، وكذلك جزء آخر يعزى لارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة والتي وصلت لأكثر من 42 درجة مئوية في بعض المناطق.

نستطيع أن نلاحظ في الجدول رقم (1) أبرز الحرائق التي حصلت في الأعوام الأربعة الأخيرة و التي خلفت أضراراً واضحة على السكان، حيث نجد أنها متكررة وليست هذه المرة الأولى.

الجدول رقم (1) أبرز المحطات الكهربائية المستثمرة من قبل القطاع الخاص في العراق

الأضرار المباشرة	التاريخ	المنطقة	الحريق
نحو 80 محل تجاري احترقت	نيسان 2016	دمشق	حريق العصرونية
شاحنة نقل بضائع وبضعة محلات	تموز 2016	دمشق	سوق الهال
كميات كبيرة من أشجار مزروعة على أطراف القرية [19]	تشرين الثاني 2016	ريف القرداحة	قرية القلمون
انفجار خزان وقود و احتراق شقق مجاورة	حزيران 2016	ريف دمشق	ضاحية الأسد
تضرر خمس حقول غاز في منطقة تدمر	أيار 2017	ريف حمص	آبار غاز شاعر
احتراق جزء من غابة 8 آذار- و جزء من مبنى الإنشاءات العسكرية	تموز 2018	حمص	طريق الشام- مبنى الإنشاءات العسكرية
احتراق مساحات واسعة من حقول قرية خطاب و ماحولها وتضرر الفستق الحلبي و الزيتون	حزيران 2019	ريف حماة	حرائق ريف حماة
تضرر 40 ألف دونم من المزروعات	حزيران 2019	ريف الحسكة	حرائق القحطانية
تضرر مساحات واسعة من الأحراج	تشرين الأول 2019	طرطوس- حمص - اللاذقية	حرائق الاحراج
تسع حرائق على الأقل أدت لتضرر مئات الدونمات من محاصيل زراعية	أيار 2020	ريف حماة	حرائق سلمية
115 حريق صغير و متوسط بأضرار خفيفة	أيار 2020	مدينة وريف حمص	حرائق حمص
احتراق مناطق واسعة من ضاحية قدسيا والديماس ومساكن الحرس الجمهوري. واحتراق مساحات واسعة من حرستا مطلة على الأوتوستراد و في محيط الأبنية العسكرية و الحكومية.	أوقات مختلفة من عام 2020 (من أيار وحتى آب)	قدسيا و الغوطة	حرائق ريف دمشق
25 حريقاً أبرزها في البسيط حيث تضررت أجزاء واسعة	أب 2020	ريف اللاذقية	حرائق ريف اللاذقية
حرائق واسعة أدت لتضرر ألاف الدونمات وجزء من الثروة الحيوانية	تشرين الأول 2020	طرطوس – حمص - اللاذقية	حرائق الاحراج الضخمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى ما نشرته جريدة تشرين الرسمية عن الحرائق.

وبالمجمل نلاحظ أن النظام تعامل مع هذه الحرائق وفق النقاط الآتية:

- تأخر في الاستجابة بشكل كبير حتى ترتفع الصيحات و تتعالى الأصوات من السكان المؤيدين، وعلى الرغم من أن هناك جهتين مسؤولتين بشكل مباشر عن متابعة مثل هذه الحرائق هما مديرية الغابات والأحراج التابعة لوزارة الزراعة وفوج الإطفاء التابع للدفاع المدني السوري، إلا أن هاتين الجهتين لا تمتلكان نظام إنذار مبكر لتقدير خطورة الحرائق أو منهج واضح للتعامل معها، كما نلاحظ افتقار هذه الجهات للوسائل اللازمة للتعامل مع الحرائق حيث لاحظنا في الحرائق الأخيرة الاعتماد على صهاريج تزويد المياه للقرى البعيدة و المتطرفة و التي هي صهاريج خاصة مخصصة لمياه الشرب و ليس لعمليات الإطفاء بمعنى أنه ليس فيها عنفات رش غزيرة ،كذلك ما من طائرات إطفاء أو سيارات ضخمة حيث نجد أن منهج التعامل مع الحرائق يعتمد على التبريد فقط وبإمكانيات متواضعة مع غياب كامل لما يعرف بمبدأي التجويع و الخنق المتعارف عليهما في الأعمال الاطفائية حيث يتطلب منهج الخنق توفر مواد كيماوية تساعد على خنق النار و كذلك منهج التجويع يعتمد على ابعاد المواد المشتعلة وهي تتطلب معدات و أجهزة نقل لم يتم استخدامها.
- توجيه الأصابع لفاعل يتم القبض عليه دون أن يتم الكشف عن شخصيته، فمسألة القبض على الفاعل يعطي دلالة أن "الدولة" ساهرة على رعاية المواطنين ولها هيبتها، نلاحظ أنه في الحريق الأخير تشرين أول 2020 تم القبض على 15 متهماً (وليس مشتبه بهم) بحرائق الغابات و قد صرح رئيس شرطة طرطوس[16] أن بعضهم "ليسوا من المنطقة" في تحوير للموضوع بأنه مدفوع من جهات خارجية.[17]
- حشد التأييد الشعبي وخاصة لجهة التجار و الجمعيات الأهلية للتضامن مع المتضررين في وضوح تام بأن المؤسسات الرسمية عاجزة عن التعويض، حيث نلاحظ في الحرائق الأخيرة أن هناك حملات تبرع من تجار و جمعيات وصلت إلى 400 مليون ليرة سوري (175 ألف دولار) ستوزع على متضررين أكثر من 30 ألف أسرة[18](قرابة 6 دولار لكل أسرة) وقدرت مصادر أخرى المبلغ المجموع بقرابة مليار ليرة سورية أي بمعدل (13 دولار لكل قرية) كما أعلنت بعض الجمعيات و المؤسسات غير الرسمية عن توزيع سلل غذائية.

[16] القبض على متهمين، روسيا اليوم، تشرين أول 2020، https://bit.ly/2H6RJcZ
[17] القبض على متورطين، جريدة الوطن، تشرين الأول 2020، https://bit.ly/37bVCIr
[18] تقديرات الأوتشا حول الحرائق، راجع التقرير الصادر في تشرين أول 2020، الرابط: https://bit.ly/3nTXDPk

- المؤسسات الرسمية أمام هذه الكارثة أكدت على لسان رأس النظام الذي زار المنطقة أن التعويضات ستكون للقرى بشكل مباشر على شكل قروض ميسرة و بذور و دعم زراعي بمعدل (10 مليون ليرة لكل قرية) أي قرابة 4ألاف دولار أمريكي، ويتوقع أن تحصل الأسرة الواحدة على دعم حكومي يقارب 5 دولار أمريكي إلى 8 دولارات على الأكثر.
- نزول رأس النظام ومعظم المسؤولين لجولات ميدانية لمعظم القرى المتضررة لتفقد الأضرار و اعلان الحكومة عن استنفارها في مواجهة الأزمة، رغم ما ظهر من إمكانيات ضعيفة إلا أنه ظهر أن لهؤلاء المواطنين صوت مسموع عند السلطة وكذلك جرى التركيز على القرى المسيحية في ريف حمص الغربي حيث زار بعضها رأس النظام و تم التأكيد على ضرورة تعويض المتضررين.

رابعاً: نهج التعامل مع الأزمة

من خلال الأمثلة التي استعرضناها أعلاه حول الأزمات التي مرت بها سوريا مؤخراً، نستطيع أن نستنتج مجموعة من النتائج حول نهج يتبعه النظام السوري تجاه الأزمات والكوارث، هذا النهج يقوم على النقاط الآتية:

1 زيادة المركزية والتوجه نحو الاشتراكية

عقد مجلس الوزراء لقاءاً مطولاً مع الصناعيين السوريين، صرح خلاله رئيس حكومة النظام أن "سياستنا هي الاعتماد على الذات" كما أكد مدير غرف صناعة سورية والعضو في مجلس الشعب أن الموارد في سورية وفيرة والمشكلة هي مشكلة إدارة.

وتعمل الحكومة عبر أجهزتها المختلفة على التدخل في الأسواق لضبط الأسعار بأشكال مختلفة، أبرزها البيع المباشر، وتحديد السعر عبر إلزام التجارة والرقابة عليهم من خلال نشرات دورية تصدر للسلع الأساسية، كما نلاحظ أن وزير التجارة الداخلية الجديد "طلال برازي" والذي كان محافظاً لمحافظة حمص و ساهم باتفاقات تهجير جزء من أهلها، ركز جولاته الميدانية على ضبط الأسعار و المخالفات

وعلى الرغم من أن الحكومة تحاول أن تلبي طلبات التجار وتشجع القطاع الخاص في ثلاثة محاور رئيسية هي:

- إعفاء التجار من الرسوم غير الجمركية بنسبة مائة بالمائة وتخفيض المؤونة المودعة في البنوك والتي تمثل 25% من قيمة الصفقة، وذلك لـ44 مادة رئيسية.
- تأمين الخدمات الرئيسية لبعض المناطق الصناعية والتعاون في حل المشكلات وتذليل العقبات لافتتاح معاملهم ومنشأتهم التجارية.[25]
- تشجيع عملية التصدير حيث تم إعطاء تفضيل لتصدير الخضروات والفواكه بعلاوة قدرها 15% مما يجعل قيمة دولار التصدير 805 ليرات سورية لكل دولار، أي أن المصدر سيصرف دولاراته لدى الحكومة بهذا السعر، وكذلك تم السماح بتصدير المعكرونة والشعيرية بعد قرار المنع السابق على الرغم من التوافر النسبي في الأسواق السورية الداخلية، إضافة إلى منح المصدر بطاقة خاصة تتيح له التعامل بالدولار الأميركي لكي لا تتم معاقبته من قبل الأجهزة الأمنية بتهمة حيازة الدولار الأميركي وفق المرسوم رقم 3 الصادر مؤخراً.
- منح قروض ميسرة بفوائد مدعومة للمزارعين المتضررين جراء حريق ريف اللاذقية وطرطوس وحمص، حيث قدرت الخسائر بأكثر من 3.3 مليون شجرة زيتون وبخسائر لحقت قرابة 30 ألف أسرة.

[19] خطة سوريا لإنقاذ القطاع الزراعي، عنب بلدي،أيار 2018، https://www.enabbaladi.net/archives/390824
[20] دمشق تكافح لضبط الأسعار، صحيفة العرب، تموز 2020،

لكن على جانب أخر أتاح القانون للسورية للتجارة وهي مؤسسة حكومية أن تستورد المواد الرئيسية اللازمة لها بسعر قدره 434 ليرة لكل دولار هذا يعني أنها ستدفع أقل بكثير من حيث التكلفة التي سيدفعها التجار في القطاع الخاص للدولار حيث تمت معاملتهم على أساس تفضيلي بسعر 700 ليرة، بمعنى انه لو افترضنا أن السورية للتجارة ستشتري سلعة ما بدولار فثمنها سيكون 435 ليرة، ولو أراد التاجر أن يشتري نفس السلعة بدولار فثمنها سيكون سبعمائة ليرة، مما يعطي السورية للتجارة ميزة تنافسية قوية تتيح لها أن تكون اللاعب الرئيسي في السوق من جهة البيع والاستيراد، كما أتاح القانون أنه يحق للسورية للتجارة التعاقد مع وكلاء وتجار لإتمام علمية الاستيراد مما سيعني بشكل أو بأخر أن تجار القطاع الخاص إما أن يستوردوا لصالح السورية للتجارة أو أن عليهم تحمل منافسة غير عادلة.

كما نشطت الحكومة جهازها الرقابي على التعامل بالدولار حيث أن سلطة الضابطة العدلية في البنك المركزي اليوم تماثل سلطة أي فرع مخابرات، حيث قامت الضابطة بإغلاق 14 شركة صرافة، وخلال يومين فقط أوقفت شركة إنتاج فني وصادرت أموالها، وكذلك شركة إلكترونية مع إغلاقها ومصادرة أموالها بسبب التعامل بالدولار الأميركي وذلك لم يتم عبر رؤية أو رصد مبالغ مالية بالدولار الأميركي بل تم عبر تحقيق وتفتيش في أجهزة العاملين وسجلاتهم التجارية تبين من خلاله أن لديهم أرصدة تم تحويلها مسبقاً لدولار أميركي وأنهم تداولوا رسائل تؤكد تعاملهم بالدولار الأميركي.

كما نلاحظ مع بدء العام 2020 دوراً أكبر لمديرية الأسعار المنشأة حديثاً والتابعة لوزارة التجارة الداخلية حيث نشطت المديرية في إصدار النشرات الدورية للتسعير وتم تفعيل أدائها بشكل ملحوظ.

كما كان الأسد قد أصدر سابقاً مرسوماً (رقم 11) يقضي بإنشاء مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تحمل اسم المؤسسة العامة لتجارة وتخزين وتصنيع الحبوب تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وذلك لتحل محل عدة مؤسسات تعمل في مجال الطحين والخبز تحتكر تخزين الحبوب وتوزيع الطحين وتسعيره وتلعب الدور الأول والرئيسي في عمليات البيع والتسويق والشراء والترويج.

كما نلاحظ أن إنتاج المؤسسة العامة للدواجن والتابعة للحكومة بقي بحدود 15 مليون بيضة شهرياً مقابل انخفاض في إنتاج القطاع الخاص حيث خرج 60% من المنتجين من السوق تماماً مع مطلع 2020 حيث تتلقى المؤسسة دعماً حكومياً لأسعار الأعلاف مقابل رفع الدعم عن المنتجين في القطاع الخاص.

[21] راجع تصريحات المدير العام للمؤسسة العامة للدواجن، عبر موقع الاقتصاد اليوم، الرابط: https://bit.ly/30LTEeu

كما كشفت السورية للتجارة عن خطة لإدخال منتجات جديدة للبيع عبر البطاقة الذكية كالزيوت والسمون والمعلبات وبقية المواد وذلك بعد تجربة البيع للسكر والأرز والشاي، لتكمل السورية للتجارة سيطرتها على سوق مواد التجزئة بشكل كامل وتجعل من الحكومة البائع الأساسي للمواد الغذائية إضافة للمحروقات في سورية.

وبذلك تعود الدولة كلاعب رئيسي في قطاع التجارة ومواد التجزئة إضافة لتصنيعها عدداً من المواد الرئيسية كالصابون والقطن المحلوج وسيطرتها الكاملة على سوق التبغ وتصنيعه والذي يشكل مورداً هاماً لخزينة الدولة وكذلك المياه المعبأة، إضافة لتصنيع الكابلات والإلكترونيات والفولاذ والبطاريات والأخشاب والسيارات والمستحضرات الطبية الرئيسية والأسمدة والإسمنت والألبان والزيوت إضافة للألبسة الجاهزة، كذلك تعتبر الحكومة هي المزود الوحيد للكهرباء والمياه في سورية.

وبذلك يتوقع أن يكون للدولة دور أكبر في الحياة الاقتصادية خلال الأشهر المقبلة، بل ربما سيكون لها الدور الرئيس في عملية التخطيط للموارد والحاجات، وتأمين هذه الاحتياجات والتعامل مع المستهلك النهائي مقابل خروج أكبر لعدد من التجار نتيجة الإحباط واليأس وعدم القدرة على المنافسة.

2 حشد الجماهير ونشر الرعب

في كل الأزمات نلاحظ أنه وسط الأزمة تظهر صورة الأسد أو زوجته تلتف حولهما حشود من الجماهير، وهي صورة تتكرر مع سردية مرافقة تتعلق بأن الأخر يريد بسورية الخراب ويتمنى لها الدمار و هاهم اليوم يستمرون في مخططاتهم من أجل ضرب الاستقرار و التلاحم ولكن المؤامرة ستفشل حتماً و سيبقى الجمهور ملتفاً حول قائده.

نستطيع أن نلاحظ أن سردية الخطاب التي يتبناها المسؤولين السوريين في خطاباتهم ويرددها بالتالي الإعلام السوري تأتي للرد على الحرائق بأنها مفتعلة و بأن الفاعل مغرر به من قبل عدو خارجي وقد تم القاء القبض عليه، و في مواجه الكورونا بأن المجتمع الدولي المتمثل بالمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأميركية تمنع سورية من تلقي العلاج و الوصول إلى الأجهزة الطبية، و في مواجهة المواد الغذائية نلاحظ ترداد مسبب العقوبات الاقتصادية التي تمنع الحكومة من استيراد المواد لذا فهي ستعتمد على مواردها الذاتية و على حلفائها في مواجهة هذه العقوبات.

كما نلاحظ أن سياسة تخويف الحشود من عدو قائم يتربص بسورية و من تبقى من شعبها قائمة في تصريحات المسؤولين الرسمية و غير الرسمية، ففي مقالات بثينة شعبان في صحيفة الوطن يتجلى ذلك واضحاً، "بأنه (أي العدو) يرسل المعونات للإرهابيين في إدلب وأنّ العقوبات القسرية قد منعت الشعب السوري من الحصول على أدوية أساسية قبل انتشار وباء كورونا."[21]

[21] بهتان لكورونا، بقلم بثينة شعبان، صحيفة الوطن، نيسان 2020، https://wp.me/pa98yp-yV8

كذلك نجد أن نواب مجلس الشعب السوري في جلسة تشرين الأول 2020، "طالب نواب في مجلس الشعب بأن يكون هناك تعويضات سريعة للفلاحين والمواطنين التي تضررت أراضيهم ومحاصيلهم ومنازلهم بسبب الحرائق المروعة التي ضربت جزءا كبيرا من الساحل السوري، فلم يستبعد عدد منهم وجود أياد عدوة خبيثة تسببت في هذه الحرائق ومن الممكن أن ترتقي إلى عمل إرهابي"[23] كذلك أكد رئيس مجلس النواب حمودة الصباغ في ذكرى حرب تشرين بأن سورية تتجاوز المؤامرة و الحصار الذي يستهدفها.

وكملخص حول ما ورد أعلاه نستطيع أن نلاحظ أن الحكومة السورية تتبع نهجاً متعمداً في تعاملها مع أزماتها، يقوم على:

- زيادة المركزية بدل توزيع الأدوار و تفعيل الطاقات، وتأتي هذه الزيادة كردة فعل على تفلت الأمور من يد الحكومة و خروجه عن السيطرة، ففي أزمة الغذاء نجد أن مؤسسات الحكومة بشكلها التقليدي من بنك مركزي و بنوك تجارية فشلت في تغذية الأسواق بالقطع الأجنبي و تحفيز التوريدات اللازمة للمستهلكين، وهي بهذا الفشل وجهت التهم نحو التجار بأنهم محتكرين و متلاعبين فهم يرفعون الأسعار و يعملون لصالح أنفسهم وبالتالي الحل هو حصر التوريدات للمواد الغذائية بمؤسساتها التجارية و التوزيع المباشر على الجمهور، في المقابل نشأت سوق موازية لبيع المواد الغذائية بأسعار أعلى نتيجة عدم قدرة مؤسسات الدولة المركزية على كفاية المستهلكين مما فاقم الأزمة، كذلك في حالة البطاقة الذكية فإن صعوبة التعامل بها خاصة في ظل غياب البنى التحتية التقنية جعل المتعاملين يبحثون عن حلول أخرى كما في حالة "الفيش الخشبي | الجيتون" الذي أعطاه بعض المعتمدين للمستهلكين كرصيد خشبي بدل الرصيد الإلكتروني وهكذا.

[23] صحيفة الوطن، نواب مجلس الشعب لا يستبعدون عمل إرهابي، محمد منار حميجو، https://bit.ly/31d31U5

- كذلك فإن التركيز على صورة القائد الذي تلتف حوله الجماهير هي صورة متكررة مرافقة لخطاب العدو الخارجي المتربص بالسوريين، هذا هو الخطاب الرسمي الذي يكرره الجميع ابتداءً من رأس النظام وحتى أصغر مسؤول، ويتم تكراره في التلفزيون والصحف، المقالات و وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يجرؤ أحد أن يخالفها حيث يحجب ويتهم بالعمالة كل خطاب أو رأي أخر بما فيه تعليقات المتابعين على الفيس بوك الذين يتم مهاجمتهم ونعتهم بالإرهابيين في حالة ذكروا أي رؤية أو تصور مخالف لما تم ذكره، ويرافق هذا الخطاب و الرواية تهويل أمني على أرض الواقع بأن المؤامرة كانت أكبر من ذلك ولكن ما حصل أتى نتيجة تخفيفه من قبل الأمن والشرطة وإلا لكن وكان.
- في العمق أكثر وبعيداً عن ما تريد مؤسسات النظام إظهاره، نستطيع أن نجد أن هذه المؤسسات فاقدة للفاعلية و لا تمتلك أي أنظمة انذار مبكر ولا تسجل الدروس المستفادة، ففي حالة الحرائق مثلاً نجد أنها متكررة وشبه موسمية وتنتشر في ذات المناطق تقريباً وبالتالي لا نجد أن شيئاً يتم فعله في وقت سابق.
- كما يظهر ضعف واضح في البنية التحتية خاصة التقنية التي ظهر بشكل واضح أن سورية متأخرة لعشر سنوات على أقل تقدير عن أي دولة متوسطة التقنية ولا تستطيع بالتالي الاستفادة مما يتم طرحه من حلول نظرية ومثال على ذلك البطاقة الذكية التي ينقصها الاتصال الجيد و القدرة على شحن الأجهزة نتيجة الكهرباء شبه الغائبة في البلاد.
- وأيضاً يظهر بشكل واضح أن الفساد و تسخير موارد المؤسسات لخدمة الجيش والأمن جعلت من هذه المؤسسات غير قادرة على تأدية الوظائف الحيوية المناطة بها، ففي مثال الغذاء نستطيع أن نجد أن مناقصات الجيش تم تأمينها بالكامل، في عام 2018 مثلاً تم تأمين 151 مليون بيضة و 1750 طن من لحوم الدجاج و 3650 طن من السمن و 3.7 مليون علبة سردين إضافة لـ 7750 طن من السكر الأبيض[24] لصالح مؤسسات تموين الجيش دون أن يتم تخفيض "الجعل" الحصص اليومية للعناصر ولكن نجد في جانب أخر أنه يتم تخفيض كميات المواطنين المخصصة لهم في المؤسسات الاستهلاكية ويتم رفع المقابل المالي تدريجياً ليقارب أسعار السوق.

هكذا تتجه سورية إلى مرحلة أبعد من مرحلة الدولة الفاشلة حيث لاتفقد الدولة فقط جزءاً من أراضيها و قرارها السيادي بل تتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على مواجهة الأحداث و الأزمات الرئيسية ويظهر بشكل واضح ضعف المؤسسات العامة على أداء الوظائف المنوطة بها.

[24] راجع المناقصات و العروض لوزارة الدفاع السوري، http://mod.gov.sy/index.php?node=56361

خلاصة

- حاولت الورقة أن تسلط الضوء على أمثلة عملية شملت ثلاث أزمات ضربت و لا تزال تضرب البلاد، و هي أزمة الحرائق، أزمة كورونا، و أزمة السلع الرئيسية وكيفية تعامل المؤسسات الرسمية مع هذه الأزمات و ماهي النتائج المحققة.
- لقد مثلت تجربة النظام السوري في إدارة الأزمات أحد أبرز التجارب التي يجب التعمق فيها نظراً لما لها من انعكاسات على المنطقة بأثرها، حيث يعطي نهج التعامل مع الأزمات و الكوارث الكثير من المؤشرات على تراجع دور الدولة و التحول من دولة فاشلة إلى مرحلة أبعد من ذلك بكثير، فعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة تبدو ذات هيكل متماسك و مركزي يتم تعزيزه باستمرار، نستطيع أن نلاحظ أنها هياكل شكلية غير قادرة على أداء مهامها الحيوية المناطة بها، حيث إنها بدت عاجزة تماماً في مواجهة الأزمات والكوارث التي مرت بها وذلك لناحية ما مر عليها من ظروف حرب تشتعل في سورية منذ أكثر من تسع سنوات و لناحية تسخير قدراتها لخدمة هذه الحرب، وكذلك غياب الكفاءات و المهارات التي ترك جزء منها البلاد علاوة على حالة اليأس و الإحباط التي بدت واضحة في أداء العاملين داخل هذه المؤسسات أثناء التعامل مع الأزمات.
- فإذا نظرنا إلى الدولة الفاشلة على أنها تلك التي فقدت الاحتكار الشرعي للقوة ولم تستطع الدفاع عن حدودها ونشأت فيها مؤسسات منافسة للمؤسسات الحكومية، فإن أزمات العام 2020 في سورية تضيف بعداً أخر يتعلق بعدم قدرة مؤسسات الحكومة على أداء وظائفها الرئيسية وغياب الأدوات و الوسائل اللازمة للتأثير.
- فهذه المؤسسات لم تستطيع أن تحسن في مؤشرات الخدمة الرئيسية في أوقات الرخاء كمعدلات الفقر و البطالة و استقرار أسعار العملات و تأمين الخدمات الرئيسية، وكذلك عجزت عن الوقوف في وجه أزمات مختلفة متوقعة أو شبه متوقعة كحالة أزمة الحرائق التي أصابت سورية بشكل شبه موسمي وبدت الحكومة أمامه عاجزة تماماً ليلتهم مئات الكيلومترات و يهجّر عشرات آلاف الأسر، و كذلك أزمة كورونا التي حاولت المؤسسات الرسمية إخفاءها لوقت طويل إلا أن الواقع أظهر أن الاخفاء ماهو إلا غطاء لعدم قدرة الحكومة على وقف الإصابات أو حتى التأثير الأدبي في المواطنين، وخلال أزمة الغذاء و المحروقات تجلى الأداء الضعيف للحكومة الذي يحمّل اللوم للتجار و السكان أنفسهم، و يحاول ضبط الأمور من خلال إجراءات مركزية ضعيفة التأثير ساهمت في خلق مؤسسات موازية حاولت الحكومة ابقاءها في إطار المنظومة إلا أن هذه المؤسسات فضلت الاستناد إلى هيكل الجهات الداعمة للنظام نفسه كإيران وروسيا.

IDRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS ◆ للدراســـات والاستشـــارات

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الاطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.

@idraksy idraksy@idraksy.net idraksy.net

جميع الحقوق محفوظة © مركز إدراك للدراسات